من واقع الميزانيات المليارية المرصودة للجهات المعنية على مدى السنوات الخمس الماضية

«الميزانيات» : مشكلة التعليم والصحة في سوء الإدارة

خلصت لجنة الميزانيات والحساب الختامي إلى أن ضعف الخدمات التعليمية والصحية في البلاد مردّه إلى سوء الإدارة الحكومية، مشيرة إلى أنه من واقع الميزانيات المليارية المرصودة للجهات التعليمية والصحية على مدى 5 سنوات ماضية يتضح أن مشكلتها ليست مالية.

وأكدت اللجنة في تقرير لها ضمنته 10 ملاحظات على بيان وزير المالية أنس الصالح عن الأوضاع الاقتصادية، ان برنامج إصلاح الأجور الذي تضمنه البيان لن يكون فعالا على الجهات التي لديها اختصاصات مجلس الخدمة المدنية وديوان الخدمة المدنية.

وذكرت أن تلك الجهات تحدد رواتبها من خلال مجالس إداراتها وهو ما يعني استمرار تمايز الرواتب بين الجهات الحكومية، لافتة الى ان مشاريع القوانين الواردة الى مجلس الأمة من الحكومة مازالت تحتوي على تفويض اختصاصات مجلس الخدمة المدنية لجهات حكومية مثل مشروع قانون الجامعات الحكومية.

وأوضحت اللجنة انه لم يتضمن البيان المالي مستوى الدين العام إلى الناتج العام لدولة الكويت والتحديات التي تتعلق بمستوى التصنيف الائتماني لدولة الكويت، مشيرة إلى تركز الإصلاحات المالية على تحول دور الدولة من دور الانتاج المباشر الى دور المنظم والمراقب للنشاط الاقتصادي، وهو ما يعني إعطاء القطاع الخاص دور المنتج للسلع والخدمات بشكل كامل.

ولاحظت ان توجه الحكومة إلى تخصيص بعض القطاعات او انشاء بعض المشاريع بالشراكة مع القطاع الخاص للأسباب التي ذكرتها في البيان وفي وثيقة الاصلاح من الايجابيات، ولكنها لم تذكر السلبيات في بيئة عمل القطاع الخاص ويأتي على رأسها

عدنان عبدالصمد

عدم الاستقرار الوظيفي وعدم تحديد الحد الأدنى للأجور لكل وظيفة ومهنة حسب سنوات الخبرة، وكون المواطن الكويتي اول من يستغنى عنه في الأزمات المالية كما شهدناه في قضية «المسرحين».

وأضافت اللجنة انه تبين من بيان وزير المالية ان سوق الكويت للأوراق المالية مازال في انخفاض للسنة الثالثة على التوالي حيث انخفض بنسبة 63%، مشيرة الى انه يلاحظ من معدلات التضخم والارقام القياسية للمستهلك ان خدمات المسكن هي الأعلى ارتفاعا، حيث ارتفع معدل التضخم خلال سنة بنسبة 6.25%، وهو ما يعكس حجم الضغط على مالية المواطن بسبب البطء في حل قضية توفير السكن وتبعاتها من ارتفاع للإيجارات.

وشددت اللجنة على انه قبل الحديث عن استاد دفة النشاط الاقتصادي الى القطاع الخاص والانسحاب التدريجي من دور المنتج الى دور المنظم والمراقب، يجب قياس مدى اهلية القطاع الخاص للعب هذا الدور المحوري وقياس الضمانات التي يقدمها للكادر الوطني والتزامه بتوفير فرص وظيفية لاستيعاب قوة العمل الحالية والمستقبلية وخاصة ان الوافدين في قوة العمل في القطاع غير الحكومي حالي تشكل 94% مقابل 6% للكويتيين.

وطالبت الإدارة التنفيذية ان تنسجم مع الأهداف التي حددتها في وثيقة الإصلاح التي أعلنت عنها، فمن غير المقبول ان يكون من ضمن بنود ترشيد الإنفاق وقف إنشاء أجهزة حكومية او هيئات عامة جديدة، ووقف التوسع في هياكل الأجهزة الحالية ومازالت مشاريع الحكومة الواردة للمجلس تقضي بإنشاء هيئات ملحقة ومستقلة. واضافت: مثال على ذلك وحدة التحريات الكويتية التي غيرها المجلس من هيئة ملحقة الى قسم خاص بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية وكذلك لجنة المناقصات المركزية التي أصبحت هيئة ملحقة، وكذلك مشروع قانون الجامعات الحكومية الوارد للمجلس الذي يقضي بأن تكون الجامعات الحكومية جهات ذات ميزانيات مستقلة.

لارتباطها المباشر باحتياجات المواطنين

ماجد موسى: نرفض رفع رسوم السلع والخدمات

انتقد النائب ماجد موسى توجه الحكومة لإصدار قرارات بشأن رفع رسوم السلع والخدمات الاساسية، مشيرا إلى أن مثل هذه القرارات «هي أمر مرفوض» لارتباطها المباشر باحتياجات المواطنين.

وقال موسى في تصريح صحافي أن الإصلاح الاقتصادي ليس قميص عثمان حتى تتحجج الحكومة به كلما أرادت رفع رسوم بعض الخدمات والسلع الاساسية بهدف تغطية العجز المالي للميزانية العامة.

ودعا مجلس الوزراء لعدم الاضطياع للحلول الخارجية المعلبة حتى ولو كانت صادرة عن منظمات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد

ماجد موسى

«فهذه الجهات تقترح حلول لا تتناسب مع بلدنا الى جانب ان بعضها طبق في بلدان اخرى وكانت النتائج سلبية».

وطالب موسى الحكومة بالمبادرة في طرح حلول وطنية خالصة ترتكز على إيقاف أوجه الهدر في مواقع الجميع يعرفها بدلا من اللجوء لما يمس المواطن «وهو امر مرفوض وغير مقبول وسنتصدى له في دور الانعقاد المقبل إذا أصرت الحكومة على المضي فيه».

وشدد موسى على ضرورة وضع خطوات وحلول واضحة للاصلاحات الاقتصادية ومعالجة العجز المالي وتصويب الإنفاق المالي تكون محل اتفاق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مؤكدا أن أساس اي إصلاح مالي او تنمية هو الاهتمام بالعنصر البشري ومراعاة إيجاد الحياة الكريمة للمواطنين ليساهموا في بناء وطنهم وتحقيق التنمية المستدامة.

نشرات

تحرك خليجي

أمس إن أنقرة ستضطلع بدور «أكثر فعالية» في التعامل مع القضية السورية في الأشهر الستة المقبلة، مشدداً على أنّ بلاده ترفض تقسيم سورية على أسس عرقية.

كما اعتبر أنّ «النظام السوري بدأ ينظر إلى الأكراد كتهديد»، لافتاً إلى أن تركيا تستطيع العمل مع إيران ودول الخليج والولايات المتحدة وروسيا بشأن حل في سورية، وأن الولايات المتحدة «شريك استراتيجي، وليست عدونا».

وشدد رئيس الوزراء التركي على ضرورة الإسراع في اتخاذ الخطوات لإنهاء الأزمة السورية، مشيراً إلى الطفل، عمران دقنيش، الذي تم إنقاذه في حلب بعد تعرّض منزله لقصف من الطيران الروسي. وقال «لا شيء أكثر أهمية من مستقبل هذا الطفل، الذي حفرت صورته في ذاكرتنا، كما فعلت صورة الطفل، أيلان، الكردي، الذي قذفته الأمواج على الساحل».

أضاف «أزمة سورية تحوّلت إلى جرح عالمي»، داعياً إلى الإسراع في اتخاذ خطوات لإنهاء هذه الأزمة، من دون إضاعة الوقت».

كذلك، جدد رفض بلاده تقسيم سورية على أساس إثني، مؤكداً أنّ «هذا الأمر وجودي للغاية بالنسبة لتركيا». وطالب بتشكيل إدارة تمثل مختلف المجموعات الإثنية والمذهبية، وتحافظ على وحدة الأراضي السورية.

وأشار يلدريم، أيضاً، إلى أنّ رؤية القيادة التركية للحل في سورية تتمثل في أن لا يكون هناك وجود للأسد، أو «داعش» أو «العمال الكردستاني» في مستقبل البلاد».

وعن قدرة سورية على تحمل بشار الأسد الذي قتل أكثر من 500 ألف إنسان، أكد أن «الأميركيين والروس يعرفون استحالة الأمر»، مستدركاً بالقول «ولكن لتحقيق الاستقرار، شئنا أم أبينا فإن الأسد هو أحد العوامل لتحقيق ذلك».

من جهة أخرى، أكد يلدرم أن حكومته تعمل على إعادة هيكلة جهاز المخابرات التركي، معتبراً أنّ المحاولة الانقلابية الفاشلة في 15 يوليو الماضي، أثبتت «أهمية خطوات الحماية والمعلومات الوقائية».

وبيّن أن الحكومة «حتى وإن كانت لم تحصل على أية معلومات تمنع محاولة الانقلاب، كانت ستعيد هيكلة جهاز المخابرات بتقسيمه إلى قسمين خارجي وداخلي، مع بنية تنسيقية بينهما للرقابة عليهما».

ويرى بعض الخبراء أن هناك عدداً من المتغيرات التي دفعت إلى مثل هذا «الخيار المر»، وأهمها وأخطرها، قيام روسيا باستخدام قواعد جوية إيرانية، كمنصّة لانطلاق عمليات القصف التي تستهدف مواقع سورية، مشيرين إلى أنه في ما يتعلق بالتأثير العسكري، يُعتبر إنطلاق القاذفات الروسية من غرب إيران، قراراً لم يسبق له مثيل، لأنه يسمح لموسكو بتسجيل زيادة كبيرة في وتيرة ونطاق حملات القصف المكثفة التي تشنها على المناطق السورية المحتدمة إذا ما اختارت هذا المسار، وذلك تماشياً مع تصعيد حملة القصف في الآونة الأخيرة على مدى معظم أرجاء البلاد. ويقيناً، أن الطائرات الروسية ستستمر في حمل أقل عدد ممكن من القنابل الكاتمة للصوت في محاولة واضحة لإبقاء تكاليف التدخل منخفضة، لذلك فحتى لو استخدمت قاعدة همدان بشكل مستمر، قد لا تحمل بالضرورة أوزاناً أكثر ثقلاً. ومع ذلك، فإن الوزن الرمزي والسياسي لهذه الخطوة مهم بحد ذاته، بغض النظر عن العوامل العسكرية.

ووفقاً لقاعدة البيانات الخاصة بالقوات الجوية العالمية للطيران الدولي، تشغل روسيا حالياً ما يصل إلى 70 من قاذفات توبوليف من طراز «تي بو22- إم». تم تحديث 6 منها إلى «إم 3». بالإضافة إلى 60 من طراز «سو-اس34» جاهزة للاستخدام. وتعتبر طائرات التوبوليف من طراز «22 إم3» واحدة من أكثر القاذفات البعيدة المدى المتعددة الاستخدام في الترسانة الروسية، فهي قادرة على نقل 9 إلى 12 طن من القنابل إلى ما يصل إلى مسافة 2400 كلم (1500 ميل)، او نقل 24 طن على مسافة أقصر. ويعني استخدام «نوجة» كقاعدة انطلاق أن القاذفات التي تتجه إلى حلب ستقطع مسافة 1000 كلم أقل مما لو كانت تتجه مباشرة من «قاعدة مزدق الجوية» في شمال أوسيتيا، منبع معظم الغارات الأخيرة. وهذا يسمح للطائرات بنقل حمولات أكثر ثقلاً ويجعلها أكثر مرونة من خلال السماح بالتحليق فوق المواقع لبعض الوقت، والاستجابة بصورة أسرع للمهام الطارئة.

يضيفون أيضاً أن قاعدة «نوجة»، تبرالأقرب إلى الممر الجوي بين طهران ودمشق، أبرز قاعدة جوية قتالية إيرانية، إذ تحتوي على أربعة أسراب من الطائرات القديمة من طراز «فانتوم إف4-». وقد تم تصميم هذه «القاعدة الجوية الاستراتيجية» من قبل الولايات المتحدة وأكمل بناؤها في الستينيات، عندما كانت إيران وواشنطن حليفتين، وذلك كجزء من برنامج لمنح المعونات لمواجهة التهديدات المحتملة من غزو الاتحاد السوفياتي لممرات جبال زاغروس والعدوان العراقي من الغرب.

ويؤكدون انه حتى لو توقفت القاذفات الروسية لبضع ساعات فقط في قاعدة «نوجة» ليتم تزويدها بالوقود على النحو الذي اقترحه بعض المسؤولين الإيرانيين، فسيعتبر مثل هذا النشاط بداية لعلاقة استراتيجية أكثر راحة ومبنية على قدر أكبر من الثقة بين البلدين. وقد أكدت إيران مجدداً عزمها على تعزيز العلاقات مع الجهات الفاعلة مثل روسيا والصين، فيما يبدو أن موسكو تبعث رسالة علنية لواشنطن بأنها باقية في الشرق الأوسط.

الكويت تنضم

بمعلومات حول الفوائد والأرباح والأرصدة والإيرادات التي يتم تحقيقها من بيع الأصول المالية ، عندما يكون المستفيد مقيما خارج دولته ، وفقا لمعايير التقارير المشتركة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وأضاف ان الاتفاقية نظمت أصول وقواعد تبادل المعلومات وحقوق وواجبات كل طرف ، مشيرا الى ان هذه القواعد الجديدة تسري على الحسابات المصرفية التي يتم فتحها بدءا من عام 2016 ، مبينا انه يمكن للدول تبادل المعلومات فيما بينها في سبتمبر 2017.

وقال حمادة ان انضمام دولة الكويت الى الاتفاقية يؤكد التزامها بتطبيق معايير تبادل المعلومات المالية تلقائيا ، لمواجهة التهرب الضريبي التي تعهدت بتنفيذها قبل عام 2018.

وعقب توقيع الاتفاقية بحث وفد وزارة المالية الكويتية مع المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات للاغراض الضريبية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، آفاق التعاون المستقبلي بين الطرفين.

وفي هذا السياق قالت رئيسة سكرتارية المنتدى العالمي موتيكا بهاتيا ل(كونا) ان انضمام دولة الكويت في هذه المرحلة «في غاية الأهمية لا سيما وأنها في طور عملية إصلاحات ضريبية» ، معتبرة ان الاتفاقية ستساهم في ضمان التطبيق الأمثل للاصلاحات وتعزيز دور الكويت في التعاون الدولي المشترك في هذا الإطار.

وشددت على ضرورة التعاون الدولي المشترك في تبادل المعلومات الدولية التلقائية ، لمساعدة الحكومات في مواجهة التحديات الاقتصادية والمالية ، منها التهرب الضريبي وتحقيق التقارب المستمر بين الاعمال والسلطات الضريبية لاستحقاق الضرائب والإيرادات.

«الأولمبية» الدولية

وجاء في الرسالة: «درست اللجنة الاولمبية الدولية في اجتماعها الاخير في ريو القانون الرياضي الجديد «34 على 2016». وللاسف، فانه يزيد بوضوح سلطة السلطات الحكومية على التدخل في الشؤون الداخلية للمنظمات الرياضية».

وتابعت «بدلا من الاخذ بالاعتبار بعض التعديلات التي تم تحديدها بوضوح ، وعرضنا مساعدتكم فيها لايجاد اطار قانوني يتماشى مع المبادىء الاساسية للحركة الاولمبية، فقد ابلغنا مع الاسف باصدار القانون الجديد من دون تشاور مسبق مع المنظمات الرياضية المعنية، والذي في الواقع يفاقم الوضع».

واوضحت اللجنة في رسالتها ايضا «ان القانون الجديد يمكن ان يستعمل ضد الاشخاص المنتخبين في المنظمات الرياضية الحالية في الكويت والمعترف بهم من الجهات الدولية ، فاللجنة الأولمبية الكويتية بالرغم من ايقافها فإنها لا تزال تحظى باعتراف اللجنة الاولمبية الدولية، كما حال اعضاء الجمعية العمومية من قبل اتحاداتهم الدولية».

وذكرت اللجنة ايضا «بالعدد الكبير من الدعاوى القضائية من قبل السلطات الحكومية ضد اللجنة الاولمبية الدولية التي رفضت من محكمة التحكيم الرياضي «كاس» والمحاكم السويسرية».

وأملت اللجنة الأولمبية الدولية «في ان تكون الحكومة الكويتية جاهزة الآن لإيجاد حل حقيقي واتخاذ خطوة مناسبة لإصلاح الوضع، ما يسمح بإعادة المنظمات الرياضية الكويتية الى الحركة الأولمبية على الصعيد الدولي لمصلحة الرياضيين والرياضة في بلادكم».

وسبق للاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» ان اكد الشهر الماضي ، رفضه ايضا القانون الرياضي الجديد في الكويت ، مؤكدا اعترافه بشرعية الاتحاد الكويتي الحالي والاندية الكويتية الحالية.

وكانت اللجنة الأولمبية الدولية وعدد من الاتحادات الدولية اتخذت في كتوبر 2015 ، قرارات بإيقاف النشاط الخارجي للكويت ، بسبب ما عتبرته «تعارضا من جانب القوانين المحلية مع الميثاق الاولمبي وقوانين الاتحادات الرياضية الدولية».

وهي المرة الثالثة منذ عام 2007 التي توقف فيها اللجنة الاولمبية الدولية والفيفا الكويت للسبب ذاته.

وقد اقر مجلس الأمة في 19 يونيو الماضي تعديلات على القوانين الرياضية، تتيح للحكمة حل اللجنة الأولمبية المحلية والاتحادات الرياضية.

وشارك رياضيو الكويت في اولمبياد ريو كرياضيين محايدين تحت العلم الاولمبي وليس تحت العلم الكويتي بسبب الايقاف. وعزف النشيد الاولمبي لدى وقوف الرامي فهيد الديحاني على منصة التتويج عقب فوزه بذهبية مسابقة الدبل تراب «الحفرة المزدوجة» ضمن منافسات الرماية.

ونالت الكويت ميدالية اخرى في ريو هي برونزية الرامي عبدالله الرشيدي في السكيت.

وتستمر مشاركة الرياضيين الكويتيين في المحافل الدولية تحت العلم الاولمبي في حال لم يرفع الايقاف، وأول هذه المناسبات بعد العاب ريو سيكون في دورة الالعاب الاسيوية الشاطئية في دا نانج بفيتنام التي تنطلق اواخر سبتمبر المقبل، كما ان منتخبات واندية الكويت لكرة القدم لن تتمكن من المشاركة اسيويا ودوليا.

الحوثيون يستهدفون

آخرها كان قبل يومين في منطقة نجران، لكنها فشلت بعد تصدي القوات السعودية المشتركة لها.

وحتى القذائف قصيرة المدى، فقد اضافت الميليشيات فيها «برادة الحديد ومسامير» مع دوافع إضافية، لتصل إلى أكبر مسافة ممكنة، وعند سقوطها يتناثر ما بداخلها من مواد لتصيب أكبر عدد من المدنيين.

من جهة أخرى قامت ميليشيات الحوثي بقتل 15 جندياً من أفراد الحرس الجمهوري الهاربين من المعارك في حدود نجران ، حيث تم مقتل ما يقارب 70 حوثيا من قبل القوات السعودية.

من جانبها، شنت طائرات التحالف العربي أكثر من غارة جوية ، ضد مواقع ميليشيات الحوثي في مديرية حرض اليمنية ، قبالة منفذ الطوال البري السعودي في جازان.

وأفاد مصدر أمني بأن قوات التحالف تمكنت من استهداف طقم تابع لميليشيات الحوثي في وادي المبطح بين آل حماقي وآل الزماح القريبتين من صعدة ، ما أدى إلى مقتل 4 حوثيين. كما أكد المصدر مقتل 64 من عناصر ميليشيات الحوثي على الحدود اليمنية مقابل منطقة جازان.

كما أوضحت مصادر أمنية عن وصول 8 جثث متفحمة تابعة لضباط وخبراء في قوات الحرس الجمهوري التابع للمخلوع صالح تم استهدافهم في جبهة منفذ علب ومديرية باقم.

السعودية تعلن

وكان ابن الضباط القتيل قد ابلغ شرطة منطقة جازان في فبراير الماضي، بتعرض والده العميد متقاعد احمد قائع عسيري لإطلاق نار من قبل شخص مجهول ، بمزرعته الخاصة الكائنة بمحافظة «ابو عريش» ، ما أدى إلى وفاته.

واشنطن تخفض

وقال آدم ستامب المتحدث باسم البنتاغون : «حتى لو كنا نساعد السعوديين فيما يتعلق بوحدة أراضيهم ، فإن ذلك لا يعني إحجامنا عن الإعراب عن القلق إزاء الحرب في اليمن وكيف تم شنّها».

أضاف «خلال محادثاتنا مع التحالف الذي تقوده السعودية ، أكدنا الحاجة إلى تقليص الخسائر في صفوف المدنيين إلى الحد الأدنى».

وأكد ماكنوي على أن إعادة توزيع تكليفات العسكريين الأمريكيين ، لا تعني خفض القدرات القتالية التي تدعم الجانب السعودي، كما أشار إلى أنه يمثل توزيعاً أكثر فاعلية للموارد العسكرية.

وأضاف أن السبب وراء سحب المستشارين العسكريين الأمريكيين جاء بعد طلب متكرر من السعودية.

وحدد عدد المستشارين الموجودين بالفعل في المنطقة في الوقت الراهن بخمسة فقط مقابل 45 مستشارا قبل القرار بإعادة التوزيع وسحب العشرات منهم.

ويعمل العسكريون الباقون في المنطقة في مواقع على الأراضي السعودية والبحرينية في إطار أعمال وحدة مشتركة أسست مع بداية عمليات التحالف الذي تقوده السعودية ضد الحوثيين في اليمن، وفقا لماكنوي.

كما شدد على أن الجيش الأمريكي لن يعمل على تمركز عدد من العسكريين في نقطة ما إلا إذا كانت هناك حاجة ماسة إلى ذلك.

وكانت وكالة رويترز قد نقلت عن مسؤولين في الجيش الأمريكي لم تسمهم قولهم إن واشنطن سحبت من الرياض مستشارين عسكريين كانوا يشاركون في تنسيق الغارات الجوية التي تقودها السعودية في اليمن، وإنها قلصت بشكل حاد عدد المستشارين الذين يشاركون في تقديم المشورة للحملة.

وذكرت الوكالة أن العميد احمد عسيري المتحدث باسم التحالف رفض تأكيد التفاصيل بشأن نقل مستشارين عسكريين أمريكيين لكنه قلل من أهمية مثل تلك الإجراءات.

وقال عسيري إن «العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة استراتيجية وإن الإجراء يتصل بأمر على المستوى التخطيطي».

إيران :7 قاصرين

تقرير سابق لمنظمة العفو الدولية («امنستي»).

وناشدت المنظمة في بيان، تلقت «العربية.نت» نسخة منه، إنقاذ هؤلاء الشبان من حبل المشنقة وهم كل من:

1 – رؤوف حسيني (20 عاماً) الذي اعتقل في أغسطس 2013 بتهمة القتل المتعمد وحكم عليه بالإعدام في مايو 2015 من قبل محكمة مدينة سوق.

2 – آزاد محمد زادة (19 عاماً)، تم اعتقاله في مارس 2012 بتهمة القتل وحكم عليه بالإعدام في يوليو 2015 بمحكمة مدينة سقز.

3 – صالح تيموري (20 عاما) اعتقل في سبتمبر 2011 بتهمة القتل المتعمد، وذلك بعدما قذف شخصاً بحجر في رأسه، ما تسبب بجلطة دماغية للمصاب الذي فارق الحياة، وقد حكم لإثرها بالإعدام في تموز/يوليو 2014 وهو الآن يخضع للمراقبة في سجن «بوكان» المركزي.

4 – خالد رسولي (19 عاماً) من مهاباد، اعتقل في نهاية سبتمبر 2011 بتهمة القتل وصدر عليه حكم الإعدام في كانون الثاني/يناير 2014 من قبل محكمة مدينة ميانداوآب.

5 – اسعد رسولي نجاد (20 عاما) من مهاباد، اعتقل على اثر حادثة قتل حصلت في ابريل 2012 في مدينة بوكان، وحكم عليه بالإعدام في 2015.

6 – ناصر خضري (17 عاماً) اعتقل سنة 2014 عندما كان عمره لا يتجاوز الـ15عاماً، بتهمة القتل وحكم عليه بالإعدام في يوليو 2016 في محكمة مدينة سقز.

7 – يد الله رحيم زادة (19 عاماً) اعتقل بتهمة القتل في مايو 2014 وهو عامل بسيط كان قبل اعتقاله يعمل في جمع الخبز الجاف والبضاعة المستهلكة وبيعها، ويقبع الآن في سجن مدينة سنندج.

وتقول منظمة حقوق الإنسان الإيرانية إنه على إيران كعضو دائم في الأمم المتحدة وموقعة على اتفاقيتي «حقوق الطفل» و«الحقوق السياسية والمدنية» عليها أن توقف إعدام الأطفال فوراً، إلا أنها ما زالت تحاكم الأطفال الذين ارتكبوا جرائم وهم تحت السن القانونية (18 عاما) بالإعدام.

وكانت منظمة العفو الدولية قد كشفت في تقرير لها، في يناير الماضي، أن 160 قاصراً في إيران ينتظرون حكم الإعدام، مؤكدة أن ذلك «يكشف نفاق طهران بسبب الحكم بإعدام عشرات من الجانحين الأحداث».

كما شددت المنظمة على أن العشرات من الشباب يقبعون في السجن انتظاراً لتنفيذ أحكام الإعدام بحقهم بسبب جرائم ارتكبوها عندما كانت تقل أعمارهم عن 18 عاما.

وفضح التقرير محاولات السلطات الإيرانية إخفاء الانتهاكات المتواصلة لحقوق الأطفال، وصرف النظر عن الانتقادات الموجهة إلى سجلها المروع بوصفها احد البلدان القليلة في العالم التي تنفذ أحكام الإعدام في الجانحين الأحداث.

وذكر التقرير تحت عنوان «أطفال يكبرون وهم ينتظرون تقديمهم إلى حبل المشنقة: عقوبة الإعدام والجانحون الأحداث في إيران» أن إيران تواصل تقديم الجانحين الأحداث إلى حبل المشنقة، بينما تتباهى بالإصلاحات للجزاء التي أدخلتها على القوانين الجنائية في إيران، قائلة إنها تمثل تقدماً كبيراً، لكنها في الواقع فشلت في إلغاء عقوبة الإعدام ضد الجانحين الأحداث.

كذلك تضمن تقرير منظمة العفو الدولية 73 حالة إعدام الجانحين من الأحداث (القاصرين) ما بين 2005 و2015.

وقالت منظمة الأمم المتحدة إن 160 مذنباً حدثاً على الأقل ينتظرون حالياً تنفيذ أحكام الإعدام فيهم. ومن المرجح أن تكون الأرقام الحقيقية أعلى بكثير من الأرقام المذكورة، لأن استخدام عقوبة الإعدام في إيران غالباً ما يلفه الغموض والسرية.

وأوردت المنظمة أمثلة حول إعدام القاصرين الذين لم يصلوا إلى مرحلة «النضج العقلي» عند ارتكاب الجريمة، وذكرت أن «فاطمة سالبهي، التي أعدمت في أكتوبر 2015 بعدما أدينت بقتل زوجها الذي أرغمت على الزواج منه عندما كان عمرها 16 عاما».

وأكدت المحكمة حكم الإعدام الصادر ضدها في مرحلة إعادة محاكمتها التي «لم تستمر سوى ساعات قليلة، إذ اقتصر التقييم النفسي على أسئلة أساسية قليلة، مثل إن كانت تواظب على الصلاة أو تدرس الكتب الدينية».

مجلس «نينوى»

لإنهاء معاناة أهلها. وأوضح عضو مجلس محافظة نينوى، حسام الدين العبّار، في بيان صحافي، أمس السبت، أنّ «تصاعد وتيرة الأعمال العسكرية داخل مدينة الموصل أدى إلى سقوط ضحايا من المدنيين جرّاء اتخاذ «داعش» مقرات له بالقرب من المدنيين، ونصب مضاداته الأرضية لمقاومة الطائرات في المناطق الآهلة بالسكان». كما دعا التحالف الدولي إلى «تجنب الإضرار بالمدنيين أثناء تنفيذ الغارات الجوية التي تستهدف معاقل داعش بالمدينة»، داعياً المدنيين إلى الابتعاد عن مقرّات وتجمعات عناصر «داعش» قدر المستطاع، خاصة أثناء تحليق الطائرات في أجواء الموصل».

وأشار إلى أنّ «داعش أجبر بعض موظفي الدوائر بمدينة الموصل على الدوام، مهدّداً إيّاهم بالعقوبة التي قد تصل إلى القتل في حال امتنعوا عن ذلك»، مؤكداً أنّ «المخاوف تعتري الموظفين خوفاً من استهداف أماكن عملهم أثناء وجودهم فيها». ودعا العبّار الحكومة المركزية وقيادة التحالف الدولي إلى «الإسراع في عملية تحرير الموصل لإنهاء معاناة المدنيين».

وكانت مصادر محلية داخل مدنية الموصل قد كشفت أمس الأول الجمعة، عن مقتل 15 شخصاً، بينهم تسعة أطفال وخمسة نساء، بغارات جوية نفذتها طائرات التحالف الدولي، استهدفت مبنيي مديرية البلديات ودار الضيافة ومنازل مجاورة وسط الموصل. يُذكر أنّ طائرات التحالف الدولي صعّدت أخيراً من عمليات القصف التي تنفذها داخل مدينة الموصل وأطرافها الجنوبية، وذلك في إطار عملية الإسناد الجوي التي يوفرها التحالف لقطعات الجيش العراقي التي تحاول فتح محاور الموصل الجنوبيّة.

سقوط قذيفة

1823 بين القذائف التي استهدفت المطار منذ أول يونيو من عام 2014، والثانية على مدار الأيام الأربعة الماضية.

وأوضح المسؤول أن القذيفة سقطت في محيط المطار، دون وقوع خسائر بشرية أو مادية تذكر.